

١٤/٢٢ - ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير
المصير وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق
الانسان ومراعاتها على الوجه الفعال

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٢٦٤٩ (د - ٢٥) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٠ ، و ٢٩٥٥ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٢٠٧٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، و ٢٢٤٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، و ٢٣٨٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ، و ٣٤/٣١ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ،

وان تشير أيضا الى قراراتها ٢٤٦٥ (د - ٢٣) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٨ ، و ٢٥٤٨ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٩ ، و ٢٧٠٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٠ ، و ٣١٠٣ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٣١٤ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٤ بشأن استخدام وتجنيد المرتزقة ضد حركات التحرير الوطني والدول ذات السيادة ،

وان تشير الى اعلان طهوتو لنصرة شعبي زبابوي وناميبيا برنامج العمل لتحرير زبابوي وناميبيا ، اللذين اتهما المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زبابوي وناميبيا (١٢) المعقود في طهوتو في الفترة من ١٦ الى ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٧ ، وكذلك الاعلان الذي اتمه المؤتمر العالمي لخاضعة الفصل المنصري (١٣) المعقود في لافوس في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٧ ،

وان تحيط علما باعلان مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول (١٤) المعقود في القاهرة في الفترة من ٧ الى ٩ آذار/مارس ١٩٧٧ ،

وان تؤكد من جديد ايمانها بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك أهمية إعماله ،

وان تؤكد من جديد ، ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة والسلامة الاقليمية وللاسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية بوصفها شرطين حتميين للتمتع بحقوق الانسان ،

(١٢) A/32/109/Rev.1-8/12944/Rev.1 المرفق الخامس . وللاطلاع على النص

المطبوع ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق تحوز/بوليسه وآب/أغسطس وأيلول /سبتمبر ١٩٧٧ .

(١٣) انظر A/CONF.91/9 منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع : 77.XIV.2 (توالصوب)

الفصل العاشر .

(١٤) A/23/61 ، المرفق الاول .

وان تؤكد أن انشاء البانتوستانات يتنافى مع الاستقلال الحقيقي والوحدة والسيادة الوطنية الحقيقيين وان من شأنه ادامة سلطنة الاقلية البيضاء ونظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ،

وان تؤكد من جديد التزام جميع الدول الاعضاء بمراعاة مبادئ الميثاق وقرارات الامم المتحدة فيما يتعلق بممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية لحقوقها في تقرير المصير ،

وان ترعى باستقلال جيمبوتى ،

وان تؤكد من جديد الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لجزر القمر ،

وان تستنكر الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان التي ترتكب في حق الشعوب التي لا تزال واقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية ، والتحكم الاجنبي ، ومواصلة الاحتلال غير الشرعى لناميبيا ومحااولات تجزئة اقليمها من قبل جنوب افريقيا ، واستمرار نظامي الاقلية العنصرين فسي زيمبابوى وجنوب افريقيا ، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ،

١ - تدعو جميع الدول الي التنفيذ الكامل والامون لقرارات الامم المتحدة بشأن ممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية لحق تقرير المصير ؛

٢ - تؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الاقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والاجنبية ومن التحكم الاجنبي ، بجميع ما اتيح لهذه الشعوب من وسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح ؛

٣ - تؤكد من جديد ما لشعبي ناميبيا وزيمبابوى وما للشعب الفلسطيني وسائر الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاجنبية والاستعمارية من حقوق ، غير قابلة للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسلامة الاقليمية والوحدة الوطنية والسيادة دون أى تدخل خارجي ؛

٤ - تطالب بالجله الفوري للإدارة والقوات الفرنسية من اقليم ما يوت القري ؛

٥ - تدين سياسة انشاء البانتوستانات ، وتجدد تأييدها للشعب المقهور في جنوب افريقيا ، في كفاحه العادل والشرعي ضد نظام الاقلية العنصرى في برينوريا ؛

٦ - تؤكد من جديد ان ممارسة استخدام المرتزقة ضد حركات التحرير الوطني والدول ذات السيادة عمل اجرامي ، وان المرتزقة أنفسهم مجرمون ، وتهيب بحكومات جميع البلدان أن تمن قوانين تجعل من تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم في اراضيها ومرورهم في اراضيها جرائم يعاقب عليها القانون ، وان تحظر على مواطنيها العمل كمرتزقة ، وان تقدم تقارير عن هذا التشريع الى الامين العام ؛

٧ - تدين سياسة تلك البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها ممن البلدان التي تشجع ، بعلاقاتها السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الرياضية مع النظم المنصيرية في الجنوب الافريقي وفي أماكن أخرى ، على تمادى هذه النظم في إحباط آماني الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ؛

٨ - تدين بقوة جميع الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب التي ما زالت واقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية والتحكم الاجنبي ، ولا سيما شعوب افريقيا والشعب الفلسطيني ؛

٩ - تدين بشدة المذابح المتزايدة باستمرار التي ترتكبها نظم الاقلية العنصرية في الجنوب الافريقي ضد الابريال العزل ، بما في ذلك النساء والأطفال ، في محاولتها المائسة لإحباط المطالب المشروعة للشعوب ؛

١٠ - تطالب بالافراج الفوري عن جميع الأشخاص المعتقلين أو المسجونين نتيجة لكفاحهم في سبيل تقرير المصير والاستقلال ، والمراعاة التامة لحقوقهم الشخصية الاساسية ، ومراعاة المادة ٥ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي تقضي بالألا يعرض أى انسان للتعذيب ولا لغيره من المعاملات القاسية أو اللانسانية أو المهينة (١٥) ؛

١١ - تحيط مع التقدير علنا بالمساعدة المادية وغيرها من المساعدات التي ما زالت الشعوب الواقعة تحت النظم الاستعمارية والاجنبية تتلقاها من الحكومات ووكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وتدعو الى زيادة هذه المساعدة الى اقصى حد ممكن ؛

١٢ - تتعلق قداما الي نشر الدراستين التاليتين اللتين قامت بهما اللجنة الفرعية لضع التمييز وحماية الاقليات ؛

(أ) التطور التاريخي والراهن لحق تقرير المصير ، على أساس ميثاق الامم المتحدة وسائر الصكوك التي اعتمدها هيئات الامم المتحدة ، خصوصا فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية ؛

(ب) تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية في تقرير مصيرها ؛

١٣ - ترجوا من الامن العام أن ينشر ، على أوسع نطاق ممكن ، اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وان يؤمن توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات عن كفاح الشعوب المقهورة من أجل تقرير مصيرها واستقلالها الوطني ؛

١٤ - تقرر ان تنظر في هذا المند مرة أخرى في دورتها الثالثة والثلاثين على أساس التقارير المطلوب تقديمها من الحكومات ووكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بشأن تعزيز المساعدة الممنوحة للأقاليم والشعوب المستعمرة الواقعة تحت السيطرة الأجنبية وللتحكم الأجنبي .

الجلسة العامة ٦٠

٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧